اثار الحصار على العراق

افراح حسين جواد
جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الانسانية - قسم الجغرافية التطبيقية
Afrahly246@gmail.com

أ.د. عبد العباس فضيخ المنكوشي
جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الانسانية - قسم الجغرافية التطبيقية

Effects of the blockade on Iraq

Afrah Hussein Jawad
University of Karbala - College of Education - Department of Applied Geography

Prof. Dr. Abd Al-Abbas Fadikh Al-Manqoushi
University of Karbala - College of Education - Department of Applied Geography

الملخّص:

كان للحصار الذي فرض على العراق اثاراً سلبية متعددة وشاملة على الاقتصاد العراقي بالشكل الذي ترك مظاهر عديدة وبصورة سريعة اثرت بشكل مباشر على حياة المواطنين ومستوى المعيشة ، كما اثرت على كل نواحي الحياة للمواطن والدولة معاً ، اذ ان من مقومات قوة الدولة ومكانتها توافر اقتصاد قوي قادر على تلبية احتياجات المواطنين من ، جهة وادارة عجلة مؤسسات الدولة من جهة اخرى ، لأنه عامل من عوامل الاستقرار السياسي لذلك فأن تدمير هذا العامل وأضعافه من شأنه ان يقود للضعف في مجمل نشاطات الدولة ونظامها السياسي ، وتبرز اهمية هذه القطاعات من خلال الدور الذي تلعبه في تحقيق الخطط الاقتصادية بحكم الدور الذي تحتله هذه القطاعات في النشاطات الاقتصادية ، كما انها تسهم اسهاما كبيرا في زيادة الناتج القومي ، ان هذه القطاعات الانتاجية اكثر تأثرا بالحصار الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية: .الحصار - العراق- الخطط الاقتصادية.

Abstract:

The siege imposed on Iraq had multiple and comprehensive negative effects on the Iraqi economy in a way that left many manifestations and quickly affected directly the lives of citizens and the standard of living, as it affected all aspects of life for the citizen and the state together, as one of the elements of the state's strength and position is the availability of a strong and capable economy To meet the needs of citizens on the one hand and to manage the wheel of state institutions on the other, because it is a factor of political stability. Therefore, the destruction and weakening of this factor would lead to weakness in the overall activities of the state and its political system The importance of these sectors emerges through the role they play in achieving economic plans by virtue of the role these sectors occupy in economic activities, and they contribute greatly to increasing the national product. These productive sectors are more affected by the economic blockade.

Keyword: alhisar - alearaqi- alkhutat alaiqtisadia.

اولا : المقدمة

عندما أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٦١ في السادس من أغسطس/آب ١٩٩٠ بفرض عقوبات اقتصادية على العراق. وكان الهدف من هذا الحظر التضييق عليه لإرغامه على سحب قواته من الكويت وعندما لم ينسحب او يتفاوض للانسحاب قادت أميركا قوات التحالف وأخرجت القوات العراقية وشملت هذه العقوبات حظراً تجارياً كاملاً باستثناء المواد الطبية والغذائية والمواد التي لها صفة إنسانية مما أدى الحصار إلى نتائج مخيفة في جميع مجالات الحياة العامة الصحية والبيئية والاجتماعية والتربوية والعلمية والاقتصادية كان لها اثار عميقة في مظاهر التردي والترهل إلى الحد الذي أفقد المجتمع العراقي سمات المجتمع المتحضر المتماسك الذي كان عليه قبل غزو الكويت ، لقد توقف النشاط الصناعي المهم وغيره من النشاطات مما ادى تسريح ما يقارب ثلثي القوى العاملة العراقية وهذا الاجراء ساهم في زيادة معدلات البطالة والذي اثر على تماسك الاسرة العراقية ووصل الفقر درجة لا تطاق فانتشرت الجريمة كما اثرت هذه الحالة التراجعية على المؤسسات التعليمية وشيوع ظاهرة التسرب وانخفاض مستوى التعليم فهاجرت العقول بأعداد كبيرة وبتقديرات رسمية أن أكثر من ٢٣ ألف باحث وعالم وأستاذ جامعي وطبيب متخصص ومهندس مرموق تركوا العراق لينضموا إلى الذين سبقهم من حملة الشهادات العليا يعيشون في المنافي الطواعية.

الاثار الاقتصادية للحصار (The economic effects of the blockade) :

يبرز تأثير الحصار على كافة القطاعات الانتاجية وتتمثل هذه القطاعات بما يأتي :

١-القطاع النفطي : ويبرز تأثير الحصار على النفط من خلال عدة جوانب اهمها هي :

أ- الاحتياطيات النفطية (Oil reserves) :

يمتلك العراق أكبر احتياطي من النفط الخام بعد السعودية وبواقع ١١% من الاحتياطي النفطي المؤكد وجوده في العالم أن التطورات التي حصلت في مجال الاستكشافات النفطية داخل العراق اوجدت انه يحتوي لِأكبر احتياطي نفطي في العالم ففي الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٣ أعلنت الجهات الرسمية العراقية أكثر من مرة زيادة الاحتياطي المستكشف بما يعادل ثلاثة اضعاف مااكتشفتة شركات النفط الاجنبية في العراق على مدى خمسين عاماً ليصل الاحتياطي المستكشف من ١٠٠-١١٢بليون برميل أي زيادة فترة نفاد النفط العراقي وفق معدلات إنتاجه قبل الحصار الاقتصادي [1] الاستكشافات اوضحت ان هناك ثلاث طفرات كبيرة في زياد الاحتياطي النفطي العراقي الطفرة الاولى هي عام (1986) حيث ازداد الاحتياطي النفطي الى (100) مليار برميل بعد ان كان (72) مليار برميل في عام (1985) والطفرة الثانية في عام (1996) حيث وصل

الاحتياطي الى (112.500) مليار برميل بعد ان كان (100) مليار برميل في عام (1995) والطفرة الثالثة هي عام (2001) حيث وصل الاحتياطي الى (143) مليار برميل بعد ان كان (112.500) مليار برميل عام (1999) [٢] .

ب-الانتاج النفطي (Oil production): يعتمد اقتصاد العراق بشكل كبير على النفط الخام حيث يشكل انتاج النفط الخام (95%) من مدخولات من العملات الصعبة لذا ظلت الحكومات العراقية المتعاقبة تعمل جاهدة في سبيل زيادة صادرات العراق من النفط الخام على الرغم من الاوضاع الحرجة التي شهدها العراق خلال الاربعون عاما الماضية وبذلك كان قطاع النفط هو القطاع الانتاجي الوحيد تقريبا الذي يرتكز علية اقتصاد العراق [٣] اما فيما يخص الانتاج فقد شهد الانتاج النفطي تراجعا كبيرا عند فرض الحصار الاقتصادي العراقي حيث تعرضت الكثير من حقول النفط الى اضرار كبيره و لم يحصل العراق على المعدات الاحتياطية والمكائن اللازمة لصناعة النفط ، فضلا عن استخدام العراق اساليب هندسية متخلفة من اجل رفع معدلات الانتاج مما انعكس سلباً هذا الامر على كميه الانتاج النفطي [٤]انظر جدول (١)

جدول (١) الاحتياطي والانتاج العراقي من النفط الخام للمدة (1991-2003)

ت	البيان / السنوات	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	معدل النمو %	الانتاج (مليون برميل يوميا)	معدل النمو %
١	1991	100	--	0,524	--
٢	1992	100	0	1,052	46.3
٣	1993	100	0	1,015	20.2
٤	1994	100	0	1,033	11.9
٥	1995	100	0	1,062	1.6-
٦	1996	112.500	11.1	1,148	0.4
٧	1997	112.500	0	1,498	46.4
٨	1998	112.500	0	1,169	36.5
٩	1999	112.500	0	2,541	19.7
١٠	2000	112.500	0	2.601	4.5-

١١	2001	115	2.1	2.586.000	0.5-
١٢	2002	115	0	2.227,000	16.1-
١٣	2003	115	0	1.536.000	44.9-

المصدر : العمود الاول : , 0PEC Annual Statistical Bulletin 2002, page 9
العمود الثاني ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، النشرات الاحصائية لسنوات ١٩٩١-٢٠٠٣.

و يلاحظ من الجدول (١) تميز الاحتياطي النفطي بالثبات النسبي حيث وصل الاحتياطي الى (100)مليار برميل خلال المدة (1991-1995) ويرجع هذا الثبات الى توقف اعمال التنقيب وبشكل خاص خلال الحرب العراقية الايرانية ومن ثم حرب الخليج الثانية اذ لم يستطيع العراق استئناف التنقيب بعد هاتين الحربين بسبب الحصار الاقتصادي ونتيجة زيادة العمليات الاستكشافية ارتفع الاحتياطي النفطي فقد ازدادت الاحتياطيات الى (112.500) مليار برميل خلال الاعوام (1996، 1997، 1998، 1999، 2000) اما خلال اعوام (2001،2002، 2003) وصلت الى (115) مليار برميل اما فيما يخص انتاج النفط فقد ارتفع الانتاج النفطي (2.786) مليون برميل في عام 1989 الا انه عاود بالانخفاض الى (0,524) مليون برميل يوميا لعام 1991 عن العام 1990 وذلك نتيجة العقوبات الاقتصادية وحرب الخليج الثانية التي ادت الى تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي ولاسيما القطاع النفطي ثم تضاعفت بمقدار مرتين ونصف عن عام 1991 ليصل الى (1,148,000) مليون برميل يوميا في العام 1996 وبنسبة (4،0%) لسد الحاجة المحلية من المنتجات النفطية فضلا عن تصدير ما يقارب(80-90) الف برميل يوميا بالشاحنات الحوضية الى الاردن اذ ان الحرب التي شهدها العراق في عام 1991 ادت الى تدمير الصناعة النفطية في العراق لاسيما في الجنوب اذ وصلت نسبة التدمير في بعض المنشآت الى (100%) اذ دمرت مراكز التجميع ومحطات الضغط ومحطات التصدير في ميناء البكر العميق مع تدمير خط الانابيب الاستراتيجي مما ادى الى تدني الطاقة الانتاجية للنفط الخام العراقي [٥]

٢-اختلال هيكل الإيرادات العامة (Disruption of public revenue structure):

تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات وازمات عديدة، ولم يتمكن من مواجهه تلك الازمات على الرغم من امكاناته الاقتصادية الهائلة، التي لم يتم استثمارها بشكل متوازن لتحقيق التنمية الشاملة والتطور الاقتصادي المنشود وما يميز هذا الاقتصاد انه ريعي يعتمد بالأساس على القطاع الاستخراجي (النفط) [٦] كونه يمثل مورد رئيسي في تحيق الموارد المالية من العملة الاجنبية وجميع الخطط التنموية تعتمد في تمويلها على الايرادات العامة المتأتية منه ونتيجة لفرض الحصار فقد تراجعت مساهمة الايرادات العامة للدولة بشكل كبير وخلف الكثير من المشاكل الاقتصادية التي نتج عنها الديون الخارجية [٧] ويمكن تقسيم الايرادات العامة الى مجموعات رئيسية

أ- إيرادات رأسمالية اذ تشمل مجموعة من الإيرادات المتأتية من بيع الموجودات التابعة للدولة من عقارات اراضي اسهم وسندات مكائن وسيارات اثاث

ب- ايجار ممتلكات الدولة وتقيد في هذا الحساب الايرادات المتحققة لقاء قيام الادارات بتأجير الممتلكات الحكومية من مكائن ودر واراضي وارصفة

ث- خدمات الدوائر الرسمية اذ يقيد في هذا العدد ايرادات اجور الخدمات التي تقدمها الدوائر الرسمية الى الدوائر الاخرى مثل اجور الخدمات الطبية التي تقدمها الدوائر الصحية الى هذه المنشآت جدول (٢) يوضح تذبذب الايرادات النفطية ونسبتها الى الايرادات العامة

جدول (٢) تذبذب الايرادات العامة والايرادات النفطية خلال المدة (1991-2003)

ت	البيان السنوات	الايرادات العامة (مليار دولار)	الايرادات النفطية (مليار دولار)	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات غير النفطية الى الايرادات العامة %
١	1991	0.423	0.070	17	83
٢	1992	0.240	0.061	25.4	74.6
٣	1993	0.122	0.017	14.1	85.9
٤	1994	0.056	0.040	72	28
٥	1995	0.064	0.017	27	73
٦	1996	0.152	0.018	12	88
٧	1997	0.279	0.136	49	51
٨	1998	0.321	0.104	32.4	67.6
٩	1999	0.365	0.119	33	67
١٠	2000	0.587	0.237	40.4	59.6
١١	2001	0.668	0.301	45	55
١٢	2002	1.007	0.521	52	48
١٣	2003	0.826	0.814	99	1

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، النشرات الاحصائية لسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٣).

ويلاحظ من خلال الجدول (٢) الذي يوضح تطور حجم الايرادات النفطية والتي سجلت تراجعا في عام 1991 الى (0.070) مليار دولار وان سبب هذا التراجع في حجم الإيرادات النفطية حرب الخليج الثانية والعقوبات الدولية بسبب عمليات الدمار التي طالت المنشآت النفطية اما نسبة

مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة بلغت (17%)، وكانت النسبة منخفضة بسبب تراجع الايرادات العامة خلال الفترة المذكورة ، لترتفع بعد ذلك الايرادات النفطية لتصل الى (0.061) مليار دولار عام 1992 في حين بلغت نسبة مساهمة الايرادات النفطية من الايرادات العامة (25.4%) خلال نفس الفترة وعاودت الايرادات النفطية بالانخفاض في عام 1993 لتصل الى (0.017) مليار دولار ويعود سبب هذا الانخفاض في الايرادات النفطية الى انخفاض اسعار النفط والناجم عن عدة اسباب اهمها توسيع الطاقة الانتاجية والتصديرية في بعض دول اوبك وخارجها مما ادى الى انحسار حجم الايرادات النفطية وضعفها خلال الفترة (1990-1993) اما في عام 1996 فقد انخفضت النسبة الى 12% نتيجة استئناف النفط في ذلك العام بينما في عام 1997 فقد عاودت الايرادات النفطية بالارتفاع اذ بلغت (0.136) مليار دولار في حين بلغت نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة (49%) خلال نفس العام ويعزى سبب هذا الارتفاع في حجم الايرادات النفطية نتيجة تصدير النفط الخام بموجب مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) اما في عام 1998 وان سبب هذا الانخفاض يعود الى انخفاض اسعار النفط الخام مع استمرار العقوبات الاقتصادية على العراق اما خلال المدة (1999-2000) فقد انخفضت الايرادات النفطية لتصل الى (٠,١٠٤) مليار دولار مع انخفاض نسبة مساهمتها من الايرادات العامة الى (٣٢,٤%) فقد ارتفعت اسعار النفط الخام مما ادى الى ارتفاع الايرادات النفطية في العراق وان هذا الارتفاع في اسعار النفط الخام جاء نتيجة تزايد الطلب العالمي على النفط الخام فضلا عن قيام منظمة اوبك بتخفيض حصص الانتاج الرسمية مما ادى الى تحس الاسعار وبقائها الى نهاية عام 2002 اذ بلغ حجم الايرادات النفطية (0.521) مليار دولار عام 2002 مع ارتفاع نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة لتصل الى (52%) خلال العام نفسة اما خلال عام 2003 فقد سجلت الايرادات العامة ارتفاعا كبيرا بسبب زيادة صادرات النفط الخام لتصل الى (0.814) مليار دولار مع ارتفاع نسبه الايرادات النفطية الى الايرادات العامة الى (99%) ولأجل دقة المقارنة ووجود الفرق الواسع ما قبل وبعد عام 2003 نأخذ عام 2010 حيث ارتفعت الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 96,9% الا انها تراجعت بعد عام 2010 حيث انخفضت مساهمة الايرادات النفطية الى 86,7% في عام 2015 بينما وصلت نسبة مساهمة الايرادات النفطية من الايرادات العامة بنحو 96 % في عام 2019 والسبب يعود في ذلك الى انخفاض اسعار النفط بسبب زيادة المعروض من النفط الخام مما ادى الى تدهور اسعار النفط وانخفاضها ومن هذه الصورة نجد مقدار تضرر الاقتصاد العراقي والحالة التي كان عليها الشعب [٨]

٣- حجم النفقات العامة (The size of the overhead) تدهور الاقتصاد العراقي نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية على العراق حيث ادى هذا التدهور الى انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي ادى الى تدهور ايرادات الموازنة العامة ولذي انعكس على النفقات العامة حيث أوقف الحصار عمليات الاستثمار في القطاع النفطي مما أدى إلى اندثار المنشئات النفطية ومعداتها فبعد أن كان العراق يملك ٣٠ فرقة زلزالية أصبح لا يملك سوى فرقة واحدة كما انخفض عدد أبراج استصلاح وإنعاش الآبار والتي كانت تعمل بجهود عراقية من ٢٠ برجاً إلى ثلاثة أبراج، كما

انخفض عدد أبراج الحفر من ٤٠ برج حفر بعد الحرب العراقية الإيرانية أصبح لا يملك سوى ٢٠ منصة حفر، وانخفض معدلات الإنتاج إلى ٣٠٠ ألف ب/ي لتغطية حاجة المصافي العراقية مع توقف كامل لعمليات تصدير النفط الخام بموجب قرارات الحظر الصادرة عن الأمم المتحدة باستثناء تجهيز الأردن بالشاحنات الحوضية بمعدل نحو ٨٠- ٩٠ إلف واستمر معدل الإنتاج عند هذه المستويات المنخفضة لغاية كانون الأول ١٩٩٦ عندما بوشر برنامج النفط مقابل الغذاء [٩] وعندما تم العمل على تنفيذ ببرنامج النفط مقابل الغذاء تمكن العراق من تصدير ٣٩,٩٥مليون برميل وقد نفذ منها ٣٤,٢٩ مليون برميل خلال مراحل البرنامج كافة علما ان ٦٦% خصصت للشركات النفطية العالمية نحو٦٦%[١٠] جدول (٣) يبين حجم النفقات الاستثمارية لقطاع النفط.

جدول (٣) النفقات الجارية والاستثمارية للمدة (1991-20003)

ت	البيان / السنوات	النفقات العامة (مليار دولار)	النفقات الجارية (مليار دولار)	النفقات الاستثماريةمليار دولار	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة%	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %
١	1991	1.730	1.565	0.184	89.4	11
٢	1992	1.566	1.232	0.334	79	21
٣	1993	0.932	0.676	0.255	73	27.4
٤	1994	0.437	0.377	0.061	86.1	14
٥	1995	0.413	0.362	0.051	88	12.2
٦	1996	0.464	0.433	0.031	93.2	7
٧	1997	0.412	0.363	0.049	88.1	12
٨	1998	0.568	0.509	0.059	90	10.4
٩	1999	0.524	0.422	0.102	80.4	20
١٠	2000	0.777	0.596	0.180	77	23.1
١١	2001	1.073	0.773	0.300	72	28
١٢	2002	1.287	0.901	0.386	70	30
١٣	2003	2.532	1.876	0.656	74	26

المصدر :جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقارير الاحصائية ، المجموعة السنوية لسنوات متفرقه.

يلاحظ من خلال الجدول(٣) انخفاض حجم النفقات الاستثمارية في عام 1991 الى (0.184) مليار دولار مع انخفاض نسبة مساهمتها الى (11%) من حجم الاستثمارات الكلية ويعزى السبب في ذلك الى الحصار الاقتصادي والاضطرابات الامنية التي شهدها العراق خلال تلك الفترة مما ادى الى توقف اغلب المشاريع الاستثمارية اما خلال عامي (1992) و(1993) فقد ارتفع حجم النفقات الاستثمارية الى (0,334) و(0.255) مليار دولار على التوالي في حين ارتفعت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة (21%) و(27,4%) نتيجة تحسن الوضع الامني واعادة اعمار ما دمرته الحرب واصلاح البنى التحتية للاقتصاد العراقي وفي عام 1994 فقد بلغت حجم النفقات الاستثمارية (0,061) مليار دولار وبنسبة (14%) وخلال عام 1995 بلغت حجم النفقات الاستثمارية (0,051) مليار دولار وعاودت بالانخفاض في عام 1996 الى (0,031) مليار دولار في حين انخفضت نسبة مساهمتها في الاستثمارات الكلية الى (7%) بسبب تراجع النفقات العامة ، اما في عام 2002 ارتفعت النفقات الاستثمارية الى (0.386) مليار دولار في حين بلغت نسبة مساهمتها من النفقات الاستثمارية من النفقات العامة (30%) نتيجة ارتفاع حجم الايرادات العامة في ذلك العام ، اما في عام 2003 فقد سجلت النفقات الاستثمارية (0,656)مليار دولار مع انخفاض نسبة مساهمتها في النفقات العامة الى (26%) عن العام السابق اما النفقات الجارية فقد شهدت تزايدا ملحوظا في عام 1991 وذلك بسبب الحصار الاقتصادي فضلا عن التزام الحكومة بتوفير السلع الاساسية للأفراد لمواجهه الحصار الاقتصادي اذ بلغت في عام 1991(1.565) مليار دولار اما خلال عامي (1992) و(1993) فوصلت النفقات الجارية الى (1.232) عام 1992 و(0.676) مليار دولار عام 1993 اما نسبة مساهمة هذه النفقات من النفقات العامة فقد انخفضت ويعزى سبب هذا الانخفاض الى توجيه جزء من الانفاق الى اعادة ما دمرته الحرب وسجلت حجم النفقات الجارية ارتفاعا طفيفاً الى (0.377) مليار دولار ويعود سبب ارتفاع حجم النفقات الجارية الى اعتماد الحكومة في تلك الفترة على الاصدار النقدي كأحد مصادر التمويل الاساسية بينما استمرت الزيادة في النفقات الجارية عام 1995 الى (0,362) اما في عام 2002 فقد بلغ حجم النفقات الجارية (0,901) مليار دولار بينما عام 2003 فقد ارتفعت بشكل بسيط الى (1.876) مليار دولار[١١] اما بالنسبة للصادرات فقد خول مجلس الامن تصدير كميات كبيرة من النفط بقيمة ملياري دولار كل ستة اشهر حيث يصدر النفط بمراحل نصف سنوية و لم يسمح للعراق من تصدير النفط الا بعد ان تبنى مجلس الامن قرار الامم المتحدة المرقم ٩٨٦ عام ١٩٩٥ وبموجب هذا القرار تم رفع الحصار بشكل جزئي على صادرات النفط العراقي [١٢] انظر جدول (٤)

جدول (٤) مساهمة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية للمدة (١٩٩١-٢٠٠٣)

ت	السنوات	اجمالي الصادرات(مليار دولار)	الصادرات النفطية (مليار دولار)	نسبة الصادرات النفطية على الصادرات الكلية %
١	1991	0.377	0.351	92,63
٢	1992	0.518	0.482	93.05
٣	1993	0.457	0.425	93.00
٤	1994	0.453	0.421	92.94
٥	1995	0.496	0.461	92.94
٦	1996	0.731	0.68	92,93
٧	1997	4.602	4.28	93.00
٨	1998	5.500	5.111	93,02
٩	1999	13.067	12.104	93,10
١٠	2000	20.380	19.771	97.01
١١	2001	16.510	15.685	95.00
١٢	2002	13.250	12.593	95.04
١٣	2003	7.990	7.519	94.11

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات الاحصائية للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٣)

يلاحظ من خلال الجدول (٤) انخفاض اجمالي الناتج المحلي الاجمالي من الصادرات النفطية في عام 1991 الى (0,351) مليار دولار بنسبة (92,63 %) من الصادرات الكلية وذلك بسبب الحصار الاقتصادي الا انها ارتفعت الى (4,28) مليار دولار عام 1997 وذلك بعد توقيع مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والى (5,111) مليار دولار عام 1998 بنسبة (92.93%) من الصادرات الكلية واستمرت بالارتفاع عام 1999 حتى وصلت الى (12.104) مليار دولار وبنسبة (93,10%) من الصادرات الكلية اما في وصلت عام 2000 الى (19.771) مليار دولار نتيجة الزيادة المستمرة في انتاج النفط الخام حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية (97.1%) من نسبة الصادرات الكلية في نفس العام الا انه ما لبثت ان عاودت بالانخفاض خلال عام 2003

الى (7,519) مليار دولار اي بنسبة (94.11%) من الصادرات الكلية نتيجة اعتماد الصادرات على القطاع النفطي الذي هبط الى الثلث [١٣].

٤-العجز في الموازنة العامة :

تعبر الموازنة العامة عن الموقف المالي للدولة اذ أنها توضح نتيجة المركز المالي في الداخل من خلال بيان حجم العجز الذي يحدث في بعض الحالات النادرة [١٤] ويمكن توضيح حالة الموازنة العامة للدولة خلال مدة الدراسة من خلال الجدول (٥)

جدول (٥) حالة الموازنة العامة للدولة (1991-2003)

ت	البيان / السنوات	العجز (مليون دينار)
١	1991	-13269000
٢	1992	-27836000
٣	1993	-59957000
٤	1994	-173783000
٥	1995	-583798000
٦	1996	-364529000
٧	1997	-195265000
٨	1998	-400071000
٩	1999	-314487000
١٠	2000	-365666000
١١	2001	-790481000
١٢	2002	-69586000
١٣	2003	-46362000

المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية للسنوات ١٩٩١-٢٠٠٣.

يلاحظ من خلال الجدول (٥) ان عجز الموازنة العامة ازداد بمقدار(13269000-)مليون دينار عام 1991 ، لتزايد النفقات العامة لا عادة اعمار ما دمرته الحرب كما ارتفعت قيمة العجز في السنوات التالية لتصل الى (583798000-) مليون دينار في عام 1995اما خلال عامي 1997و1996 فقد تراجعت قيمة العجز لتصل الى (364529000-) عام 1996 و(195265000-) مليون دينار عام 1997 بسبب انخفاض حجم النفقات العامة وزيادة الايرادات العامة الا انه ارتفع عجز الموازنة في عام 1998 ليصل الى (400071000-) مليون دينار في حين شهد عام 1999 انخفاضا في قيمة العجز اذ بلغ (314487000-) مليون دينار بينما شهد عامي 2000 و 2001 ارتفاعا في عجز الموازنة بلغ (365666000-) مليون دينار عام 2000 والى (790481000-) مليون دينار عام 2001 فيما شهد عام 2002 انخفاضا في قيمة العجز اذ ان هذا العجز المستمر في الموازنة يعود الى تزايد الطلب الكلي في الاقتصاد بمعدلات عالية من جهة وتباطؤ نمو الانتاج المحلي من جهة اخرى اما في عام 2003 فقد شهد ارتفاعا في قيمة العجز اذ بلغ (46362000-) مليون دينار ويعود السبب في هذا الارتفاع في قيمة العجز نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق وزيادة النفقات العامة وانخفاض قيمة الايرادات العامة بسبب انقطاع مصادر الايرادات الاخرى

٥- الناتج المحلي (GDP):

يمثل الناتج المحلي الاجمالي طبيعة الاداء الاقتصادي ويعكس كفاءة الاقتصاد ومعدلات نموه واما الناتج القومي والذي يعني مجموع القيم المضافة الإجمالية التي تحققها الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي خلال مدة معينة و هي نتيجة عن الفرق بين اجمالي الإنتاج في كل نشاط من الانشطة الاقتصادية وبين قيمة المدخلات التي حصل عليها هذا النشاط من باقي الانشطة الاخرى داخل البلد وقد شهد الناتج المحلي في العراق تذبذبا وخاصة بعد فرض الحصار الاقتصادي وان هذا التذبذب محكوم بتذبذب ايرادات النفط وتبدو صورة التذبذب في قيمة الناتج المحلي الاجمالي [١٦]انظر جدول (٦) يبين مساهمه القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ، ويعتبر معدل تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من الامور المهمة في مدى تطور حصته من اجمالي الدخل الناتج الاقتصادي .

جدول (٦) اجمالي الناتج المحلي ونسبة الانشطة الاقتصادية للمدة (1991-2003)

ت	البيان / السنوات	اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	الزراعة والغابات والصيد %	التعدين والمقالع %	الصناعة التحويلية %	الكهرباء والماء%	النقل والمواصلات%	تجارة الجملة والمفرد%
١	1991	6,895	15,0	43,4	3,1	0,4	6,7	8,6
٢	1992	8,595	19,4	45,2	2,8	0,3	6,2	12,4
٣	1993	9,048	15,3	51,6	2,6	0,1	6,6	11,5

٤	1994	8,628	20,0	53,3	1,5	0,1	7,2	12,4
٥	1995	10,302	20,5	62,7	1,4	0,04	8,6	3,2
٦	1996	11,710	18,4	56,5	1,0	0,1	8,8	10,2
٧	1997	12,260	8,4	73,5	0,6	0,1	7,0	4,0
٨	1998	15,220	10,9	68,3	0,9	0,1	8,1	5,2
٩	1999	25,219	7,2	77,9	0,9	0,1	5,9	4,0
١٠	2000	32,584	4,6	83,1	0,9	0,1	4,7	3,4
١١	2001	29,319	6,9	74,3	1,5	0,2	6,3	6,3
١٢	2002	26,843	8,5	70,4	1,5	0,2	7,9	6,2
١٣	2003	12,100	8,3	68,1	1,0	0,2	7,6	6,4

المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية مختلفة.

يلاحظ من خلال الجدول (٦) انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة التسعينات ويرجع سبب هذا الانخفاض الى العقوبات الدولية التي فرضها مجلس الامن والى حرب الخليج الثانية التي ادت الى تدمير الزراعة فقد بلغ (6,895) مليون دولار وبنسبه (15%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي عام 1991 الا انه بعد عام 1992 ارتفع الى (8,595) مليون دولار بنسبة (19,4%) من الناتج المحلي الاجمالي ويرجع هذا الارتفاع في القطاع الزراعي الى دعم الحكومة لهذا القطاع من اجل توفير متطلبات الامن الغذائي في حين ارتفع عام 1997 الى (12,260) مليو دولار بمقدار(8,4%) وذلك بعد توقيع مذكرة التفاهم مقابل الغذاء واستمر في الارتفاع حتى وصل عام 2001 الى (29,319) مليون دولار الا انه ما لبث حتى انخفض عام 2003 الى (12,100) مليون دولار حتى وصلت نسبته (8,3%) وقد ادى هذا الانخفاض الى تدهور الوضع الاقتصادي وانتشار الآفات الزراعية والامراض بفعل انقطاع الدعم المقدم من الحكومة الى هذا القطاع اما بالنسبة لقطاع التعدين والمقالع فقد انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي عام 1991 الى (43,4%) الا ان هذا القطاع تعرض الى ضرر نتيجة العقوبات الدولية الذي تسببت في خراب المنشآت النفطية مما ادى الى تراجع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وان هذا التراجع ادى بدورة الى تراجع ناتج القطاع النفطي وبعد قرار مجلس الامن الخاص باتفاقية النفط مقابل الغذاء ارتفع ناتج قطاع التعدين والمقالع اذ بلغت نسبته (73,5%) عام 1997 الا انه انخفضت نسبة مساهمته خلال عام 2003 الى (68,1%) وذلك نتيجة الحرب الذي ادت الى تدهور الوضع الامني وتدمير اغلب المنشآت

الاستخراجية اما بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية فقد تعرضت اغلب المنشآت الصناعية الى التدمير نتيجة القصف جراء حرب الخليج الثاني والامر الذي ادى الى تراجع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي هو فرض الحصار الاقتصادي اذ بلغت نسبته في عام 1991 (3,1%) بعد ا كان يساهم بنسبه (3,6%) عام 1990 اذ استمر هذا القطاع بالتذبذب باستثناء بعض الزيادات الطفيفة التي حصلت اثناء الحصار وفي عام 2001 فقد بلغت نسبه هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي (1,5%) اما في عام 2003 فقد تراجعت نسبه مساهمه هذا القطاع الى (1,0%) نتيجة رفع الحظر الاقتصادي وتدهور الوضع الامني وفيما يخص قطاع الكهرباء فقد تدهور خلال عقد التسعينات فقد انخفضت نسبه هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الى (0,4%) عام 1991 واستمر هذا التدهور والانخفاض خلال فترة الحصار الاقتصادي نتيجة للاندثار وقلة مصادر التمويل اذ حقق ادنى مستوى له في عام 1995 حيث بلغت نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (0,04%) بينما ارتفعت هذه النسبة في عام 2003 لتصل الى (0,2%)

اما من ناحية قطاع النقل والمواصلات فقد تراجعت نسبة هذا القطاع في عام 1991 اذ بلغت نسبته (6,7%) وذلك بسبب الحصار الذي انعكس على حركة النقل والمواصلات وبعد العمل بمذكرة التفاهم ارتفعت نسبه مساهمة هذا القطاع الى(7,0) في عام 1997 ، حتى وصلت عام 2003 نسبة مساهمته الى (7,6%) .

اما بالنسبة لقطاع التجارة فقد بلغت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1991 (8,6%) كما بلغت نسبته في الناتج المحلي الاجمالي (4,0%) عام 1997 بسبب ظروف الحصار والظروف الامنية والسياسية التي قللت من مبيعات الجملة والمفرد واستمر هذا القطاع في التراجع حتى عام 1995 اذ بلغت نسبته (3,2%) ويرجع هذا الانخفاض الى التراجع الاقتصادي في بعض القطاعات ، الا انه بعد التوسع الاقتصادي عام 1996 وتوقيع مذكرة التفاهم ارتفعت نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حتى بلغت (10,2%) [١٧]

هوامش البحث

١. عبد الوهاب حميد رشيد ، نهب نفط العراق ، للاطلاع على المزيد انظر الرابط : https://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=191548&r=0

٢. حاتم القريشي ، اقتصاديات النفط ، مكتبة بغداد للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ٢٠٢٠.

- الاحتياطات غير المؤكدة : وهي تعني الاحتياطات غير المثبتة ، وتستخدم شركات النفط والوكالات الحكومية الاحتياطات غير المؤكدة داخليا لأغراض التخطيط المستقبلية ، وتصنف هذه الاحتياطات غير المؤكدة الى محتمله وممكنه.

٣. حسن رشك غياض ، السياسة النفطية في العراق (محددات الاستثمار الاجنبي والاستثمار الوطني)، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، العراق .

٤. عدنان فرحان الجوراني ، الاصلاح الاقتصادي في العراق (المسببات والاثار) ، الحوار المتمدن ، العدد٣٣٩٩، للاطلاع على المزيد انظر الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=263631
٥. محمد عبد صالح ، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد٥٧، بغداد ، ٢٠١٧.
٦. نجم عبد عليوي ، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣-٢٠٠٧، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد١٣، كلية الادارة واقتصاد ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٩، ص٦-٧.
٧. ايمان عبد خضير ، حسين حسب الله علوان ، قياس وتحليل العلاقة بين اسعار النفط وسعر صرف الدولار في العراق ، بحث مستل ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٢٠، العدد٧٩، جامعة بغداد ، كلية الادارة واقتصاد ، العراق ، ٢٠١٤.
٨. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية ١٩٩٠-٢٠٠٣.
٩. حسن رشك غياض ، مصدر سابق ، ص٥٦.
١٠. أسماء منسي النعيمي: منظمة الأقطار المصدرة للبترول (OPEC) في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية مع إشارة خاصة للعراق، جامعة بغداد ،كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة ،٢٠٠٩،ص١٨٠
*النفقات الجارية: هي النفقات الخاصة بالأداء ، أي الانفاق الذي يتعلق بالسلع والخدمات لغرض الانفاق التشغيلي ، كدفع الرواتب والاجور اللازمة لتسير المؤسسات العامة ذات الطابع الخدمي في الدولة .
**النفقات الاستثمارية : هو الانفاق على عمليات خاصة بتكوين رأس المال كشراء سلع وخدمات في المشاريع الاستثمارية كأنشاء السدود او بناء الوحدات الاستثمارية . انظر ، نضال قادر حسن ، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١١، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد٧٨، كلية العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤
١١. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية (١٩٩٠-٢٠٠٣).
١٢. كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣.
١٣. عامر هليل جواد حميد ، الاهمية الجيوبولتكية لنفط العراق، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٢.
١٤. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات الاحصائية لسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٣).

١٥. سلام كاظم شاني ، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٩، رسالة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة واقتصاد ، العراق ، ٢٠١١.
١٦. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية للسنوات ١٩٩١-٢٠٠٣.
١٧. فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات : دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية العدد٢٧، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١١.

الاستنتاجات :

١. غياب الجيوبولتك العراقي والذي يهدف الى ما يجب ان تكون عليه دولة العراق.
٢. فقد العراق كدولة عافيته الداخلية وضعفت التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فقد علاقاته الدولية لان العافية الداخلية هي اساس التوجه نحو الخارج.
٣. استمرار التدهور والانخفاض خلال فترة الحصار الاقتصادي نتيجة للاندثار وقلة مصادر التمويل الخارجية.
٤. التذبذب في قيمة الناتج المحلي الاجمالي وان هذا التذبذب نتيجة تذبذب ايرادات النفط .
٥. تدمير مراكز التجميع ومحطات الضغط ومحطات التصدير الذي ادى الى تدني الطاقة الانتاجية للنفط الخام العراقي.

التوصيات :

١. اعتماد جيوبولتيك وطني حاذق يعتمد خطط مستقبلية نعتمد عليها ، وترتكز عليها تنميه شامله .
٢. انتهاج مبدأ الانفتاح على جميع دول العالم وفق معيار الدول ذات المكانة العالية .
٣. لابد من الاستفادة من اخطاء الحكومة العراقية وعدم تكرارها واعتماد التنمية الشاملة وصولا الى عافية داخليه تؤسس عليها بناء علاقاتها الدولية .
٤. التأكيد على المصالح الاقتصادية العراقية كوجه للسياسة الخارجية العراقية .
٥. اعتماد خطة استراتيجية لتخليص العراق من الاقتصاد الريعي وانهاء مشاكل الانكشاف الاقتصادي امام اقتصاديات بعض الدول .